محاكمة عالمية لبوش وبلير

24-6-2005

إسماعيل باشا

لا شك أن هذه المحكمة رمزية لا تملك سلطة التنفيذ، ولكنها خطوة مهمة للغاية لتسجيل الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي وتحريك الرأي العام العالمي نحو الوقوف مع المقاومة وشرعيتها.

تعقد المحكمة العالمية حول العراق (World Tribunal On Iraq) هذه الأيام (23-27 يونيو) جلساتها الأخيرة في قصر طوبقابي باسطنبول لمحاكمة الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير للجرائم التي ارتكبوها في العراق، كمبادرة شعبية لتسجيل تلك الجرائم في وجدان العالم على غرار محكمة راسل التي تشكلت في 1967 بدعوة من المفكر الإنجليزي برتراند راسل لمحاكمة حرب أمريكا على فيتنام.

ولدت فكرة تنظيم محاكمة دولية لغزو العراق في وقت واحد في أكثر من مكان في العالم. ونوقشت الفكرة واتفق عليها مبدئيا في عدد من الاجتماعات المناهضة للحرب التي عقدت خلال عام 23 في كل من برلين وجاركارتا وجينيف وباريس وكانكون. وقد أعلن مؤتمر جاركارتا حول السلام موقفا متوافقا يوم 25 مايو 23، التزامه بتحقيق انعقاد محاكمة دولية لجرائم الحرب. كذلك تم مناقشة الاقتراح في مؤتمر الشبكة الأوروبية للسلام وحقوق الإنسان الذي نظمته مؤسسة برتراند راسل للسلام في مدينة بروكسل يومي 26/27 يونيو 23، حيث تم تبني واسع للفكرة في ذلك الاجتماع.

هذا، وقد ناقش اجتماع مجموعة العمل المنعقد في بروكسل الفكرة وإمكانيات عقد محاكمة دولية للتحقيق وتثبيت الجرائم التي تم ارتكابها في حق الشعب العراقي والإنسانية، وتم الاتفاق على أن تتكون المحاكمة من عدة جلسات تعقد في مختلف بلاد العالم، حيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على واحدة من جوانب تلك الحرب والاستراتيجيات التي تستند إليها. وفُوض فريق عمل تركيا بمهمة السكرتارية وتنسيق الاتصالات والقيام بعمليات التنسيق بالتعاون اللصيق مع فرق العمل الأخرى في بروكسل وهيروشيما ونيويورك ولندن ومدن أخرى. وعقدت تلك اللجنة التنسيقية الدولية اجتماعا في اسطنبول أيام 27-29 أكتوبر 23 لوضع الورق المفاهيمية وتحديد شكل وأهداف المشروع.

وقد شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حربا عدوانية على العراق رغم معارضة شعوب وحكومات العالم. ومع ذلك فلا توجد محكمة أو سلطة مؤهلة لمحاكمة أفعال الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وحيث إن السلطات الرسمية قد فشلت في ذلك، فإن الحركات العالمية المناهضة للحرب يمكن أن تستمد سلطة تلك المحكمة من الأخلاقيات ومبادئ حقوق الإنسان العالمية وتستخدمها نيابة عن العالم. وأسس اجتماع إسطنبول شرعية المحكمة على ما يلي:

- فشل المؤسسات الدولية الرسمية في محاسبة من اقترفوا جرائم دولية جسيمة ويمثلون إزعاجا دائما للسلام العالمي.

- كون المبادرة جزءا من الحركة العالمية المناهضة للحرب والتي عبرت عن معارضتها للاحتلال.

- مقاومة الشعب العراقي للاحتلال.

- مسئولية أصحاب الضمائر الحية فعل شيء ضد حروب العدوان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وسائر الانتهاكات للقانون الدولي.

- الاستناد لنضالات الماضي من أجل الوصول إلى نظام من التعايش السلمي ولمنع أي عدوان في المستقبل وأي انتهاكات أخرى لميثاق الأمم المتحدة.

- توفير منبر لصوت من لا صوت لهم من ضحايا هذه الحرب تعبر عن مخاوف المجتمع المدني كما عبرت عنها الحركات العالمية المنادية بالعدالة الاجتماعية والسلام.

وأما أهداف المحكمة فنصت وثيقة إسطنبول على أربعة أهداف رئيسية وهي:

1- توثيق الحقائق بشأن ما حدث في العراق وتعريف الرأي العام بما حدث في العراق من جرائم ضد السلام وجرائم حرب وجرائم بفعل الاحتلال، وبشأن الأهداف الحقيقية وراء تلك الحرب والمخاطر التي يحملها منطق تلك الحرب بالنسبة للسلام العالمي. وكذا اختراق شبكة الأكاذيب التي يبثها تحالف الحرب وإعلامه التابع.

2- الاستمرار في تقوية وتعبئة الحركة العالمية المطالبة بالسلام والاحتجاجات العالمية ضد الحرب، فالمحكمة لن تكون حدثا أكاديميا، بل ستكون مدعومة من قبل شبكة عالمية قوية، حيث أجمعت الحركات الجماهيرية العالمية الواسعة ضد الهجوم على العراق، على مبدأ إدانة المعتدين وبداية حملة من أجل دعم عملية المحاكمة.

3- كذلك فإن المحكمة هي عملية مستمرة. إذ التحقيق فيما حدث في العراق ذو أهمية شديدة في كشف الحقيقة وبناء ذاكرة جماعية في مواجهة المغالطات الدائمة في كتابة التاريخ. وإظهار نوعا من التحدي لصمت المؤسسات الدولية ونسعى إلى الضغط عليها كي تفي بالتزاماتها في ظل القانون الدولي. ومحاولة منع حروب غير شرعية أخرى في المستقبل. في تلك الأثناء يمكن للمحكمة أن تصوغ توصياتها بشأن القانون الدولي وأن توسع من مفاهيم الوعي بالعدالة والقيم الأخلاقية والسياسية. كما يمكنها أن تعمل على تقديم بدائل "لعدالة المنتصر"، وأن توفر منبرا لأصوات ضحايا الحرب. إننا بذلك ندعم مطالب الرأي العام العالمي والشعب العراقي بإنهاء الاحتلال واستعادة السيادة العراقية.

4- إن مبادرة المحكمة الدولية تسعى إلى أن تكون جزءا من حركة أوسع تسعى إلى منع تأسيس النظام العالمي الإمبريالي الجديد الذي سوف يكون بمثابة "حالة استثنائية" دائمة، تمثل الحروب المستمرة أحد أدواته الأساسية. إن المحكمة قادرة على أن تأتي بحكم أخلاقي وسياسي وقانوني يساهم في بناء عالم يسوده السلام والعدالة.

هذا، وستتناول المحكمة اليوم الأول في جلساتها القضاء العالمي ومسؤولية المؤسسات والحكومات والإعلام، واليوم الثاني احتلال العراق، واليوم الثالث الوضع الأمني العالمي وخيارات المستقبل، ثم يتم إعلان القرار يوم الإثنين. ويحضر الجلسات أكثر من 6 مشاركا من نشطاء السلام ورجال القانون والكتاب والسياسيين من أنحاء العالم.

لا شك أن هذه المحكمة رمزية لا تملك سلطة التنفيذ، ولكنها خطوة مهمة للغاية لتسجيل الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي وتحريك الرأي العام العالمي نحو الوقوف مع المقاومة وشرعيتها.